

العاهات العقلية و تأثيرها على السلوك المنحرف

Mental disabilities and their impact on deviant behavior

ليلي بن تركي¹، أحمد بولمكاحل²¹ جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1 (الجزائر)، benterkileila@yahoo.fr² جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1 (الجزائر)، colloquemarchep@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2022/06/08

تاريخ الاستلام: 2020/11/19

Abstract:

The criminal is influenced by various criminal factors that lead to the commission of crimes and sins. These factors have a great role in creating the criminal phenomenon, and with many of them, each factor, whether it is a component of the human personality (organic or psychological), or The criminologists have carefully examined the extent to which they are important and the limits of their role in determining the criminal behavior of individuals. Among these factors are mental and psychological disabilities, which are considered internal factors that have a significant impact on the commission of crimes in society.

Key words: mental disabilities, mental disabilities, criminal behavior, criminality, criminal.

الملخص:

المجرم يتأثر بعوامل إجرامية مختلفة تدفعه إلى ارتكاب الجرائم وهذه العوامل لها دور كبير في خلق الظاهرة الإجرامية ، ومع كثرتها فإن كل عامل منها سواء كان عنصرا في الشخصية الإنسانية (عضويا أو نفسيا) ، أو سببا إجتماعيا وقد حظي بعناية علماء الإجرام في البحث عن مدى أهميته ، وعن حدود الدور الذي يلعبه في تحديد السلوك الإجرامي للأفراد، ومن بين هذه العوامل العاهات العقلية و النفسية (لعوامل الداخلية) التي لها أثر كبير في ارتكاب الجرائم.

كلمات مفتاحية: العاهات العقلية، العاهات النفسية، السلوك المجرم، الإجرام، المجرم .

المؤلف المرسل: ليلي بن تركي ، الإيميل: benterkileila@yahoo.fr

1. مقدمة:

إن علم الإجرام بإعتباره ذلك الفرع الذي يدرس المجرم ومشاكله ودراسة الجريمة بإعتبارها ظاهرة في حياة الفرد والمجتمع تدور حولها أحكام القانون الجنائي مستعينة في ذلك بعلم الاجتماع الجنائي وعلم النفس الجنائي والأنثروبولوجيا الجنائية ، إذا فالجريمة هي أولى الموضوعات التي يدرسها علم الإجرام بإعتبارها واقعة مادية في محيط الجماعة والفرد مبينا ما تحدثه من آثار وما تتأثر به من ظروف ، أما ثاني موضوعات علم الإجرام هو المجرم ، وعلم الإجرام يدرس هذا الأخير من كافة النواحي العضوية والنفسية والاجتماعية. ومن هذا كله يتبين لنا جليا أن علم الإجرام ينصب أساسا على المجرم من جميعه النواحي العضوية على إرتكاب المجرم للجريمة.

والمجرم يتأثر بعوامل إجرامية مختلفة تدفعه إلى إرتكاب الجرائم والمعاصي ، وهذه العوامل لها دور كبير في خلق الظاهرة الإجرامية ، ومع كثرتها فإن كل عامل منها سواء كان عنصرا في الشخصية الإنسانية (عضويا أو نفسيا) أو كان ظرفا أو خاصية خارجة عن الإنسان (سببا إجتماعيا) وقد حظي بعناية علماء الإجرام في البحث عن مدى أهميته وعن حدود الدور الذي يلعبه في تحديد السلوك الإجرامي للأفراد ، كما أن هذه العوامل على كثرتها يمكن ردها إلى طائفتين رئيسيتين:

الأولى: هي العوامل الفردية (الداخلية التي تقوم في شخص المجرم).

الثانية : هي العوامل الاجتماعية (الخارجية) التي ترجع إلى البيئة المحيطة بالمجرم.

إن العوامل الرامية الفردية أو الداخلية هي التي تهمنا في مجال بحثنا ، وهي تلك الأسباب التي تدفع شخصا بذاته إلى إرتكاب جريمة معينة ويعنى بدراسة هذه الأسباب علم الأنثروبولوجيا الجنائي (علم طبائع المجرم) ، ويلجأ الباحث في هذا الفرع من علم الإجرام إلى إحدى الوسيلتين:

الأولى: دراسة المجرم من الناحية العضوية أي دراسة أشكال أعضائه الخارجية و إطراد أجهزته الداخلية وإفرازات الغدد لديه.

الثانية : دراسة المجرم من الناحية النفسية أي البحث في غرائزه وميوله وعواطفه ومدى قابليته للإثارة (انفعالاته) ودرجة ذكائه وغير ذلك وهي مجال دراستنا في بحثنا هذا ، غير أن العوامل الفردية قد تكون أصلية أو مكتسبة إلا أن العوامل الفردية الأصلية هي

مجموعة من الصفات والخصائص الثابتة في الإنسان أصلاً والقائمة في شخصيته منذ ولادته ومن أهم هذه العوامل : الأمراض العقلية والنفسية إذ تعتبر هذه الأمراض من أهم العوامل الأصلية في الفرد التي تؤثر وبصفة فعالة في ارتكاب الجرائم لدى لمصابين بها كل حسب مرضه فما مدى تأثير العاهات العقلية على ارتكاب الجريمة ، وهل هذه العاهات بطبيعتها تؤدي الى ارتكاب السلوك الإجرامي ؟

ونظراً لأهمية الأمراض العقلية من حيث تأثيرها على السلوك الإجرامي ، يتبادر إلى أذهاننا التساؤلات التالية: ماهية الأمراض العقلية ، ماذا يعني التكوين العقلي والنفسي ؟ ما مدى تأثير العاهات العقلية على السلوك المنحرف؟

كل هذه الأسئلة سنتناولها وبإسهاب دقيق من خلال بحثنا تأثير العاهات العقلية على السلوك المنحرف ، وسنعالج موضوع بحثنا هذا بالإعتماد على المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الأشياء العادية والمعنوية، وأي شيء له آثار ظاهرة، غير أن هذا لا يمنعنا بالإعتماد على المنهج الإستقرائي الذي يعتمد على ظواهر متفرقة جمعا وإستقراء للوصول إلى حقائق عامة. وللإجابة على إشكالية بحثنا إرتأينا تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول التكوين العقلي أما المبحث الثاني تناولنا فيه أهم العاهات العقلية وتأثيرها على السلوك الإجرامي .

2. المبحث الأول : التكوين العقلي:

يعتبر التكوين العقلي أساس دراسة العاهات العقلية ومدى تأثيرها على السلوك المنحرف ، قبل التطرق إلى ماهية التكوين العقلي الذي يعد الأساس الذي يدرس من خلاله العاهات العقلية لا بد أولاً من تعريف التكوين بصفة عامة ، ويقصد بالتكوين مجموعة الصفات التي تصحب الإنسان منذ ولادته أو تظهر عليه حال حياته ، ولما كان الإنسان كائن مركب من جسم وروح ، فإن تكوينه يتخلل إلى تكوين عضوي ونفسي وإذا كان لكل تكوين خصائصه وصفاته المميزة إلا أنهما يكونان وحدة متجانسة يتأثر فيها كل منهما بالآخر ، فيتأثر التكوين العضوي بأحوال التكوين النفسي ، كما يتأثر التكوين النفسي بظروف التكوين العضوي (الشاذلي ع.، 2003، صفحة 171).

1.2 المطلب الأول: تحديد معنى التكوين العقلي:

إن التكوين العقلي للإنسان هو الذكاء ، ويقصد بالذكاء المقدرة على التفكير والفهم ، والذكاء هو ما يميز الإنسان عن الحيوان ، ويعرفه علماء النفس بأنه قدرة الشخص على فهم

العلاقات التي توجد بين العناصر المكونة لموقف من المواقف ، وعمل التكيف معه من أجل تحقيق غاياته والذكاء بهذا المعنى يتحلل إلى مجموعة من الإمكانيات العقلية التي تحدد مدى قدرة الشخص على تكيف سلوكه مع الظروف البيئية المتغيرة وأهم هذه الإمكانيات الإدراك والتفكير والتذكر والتخيل والتصور (الشاذلي ف.، 2000، صفحة 153).

ويختلف الناس بما يتعلق بالذكاء من حيث كميته ومن حيث نوعه ومن حيث مداه (الستار، 1985، صفحة 131) ، ونصيب الأفراد من الذكاء يتفاوت ، فالذكاء العام ليس على درجة واحدة لدى كافة الأفراد ، كما لأن حظ كل فرد من عناصر الذكاء مختلف ، فمن الناس من أنعم عليه بكل عناصر الذكاء ، ومنهم من لديه ذكاء خاص يتعلق بعنصر أو أكثر من العناصر التي يتكون منها الذكاء العام.

وينقسم الناس من حيث كمية الذكاء إلى ثلاثة أنواع هم :

* العباقرة النابغون ويمثلون نسبة ضئيلة من المجتمع .

* متوسطو الذكاء ويمثلون الأغلبية في المجتمع .

* قليلو الذكاء وهم الذين تضعف لديهم الإمكانيات العقلية فيصبح من العسير عليهم سلوك السبيل الذي يكفل لهم التكيف مع ظروف المجتمع الذين يعيشون فيه ، ويمثل هؤلاء أيضا نسبة ضئيلة في المجتمع

أما من حيث نوع الذكاء ينقسم الناس إلى 3 أنواع :

* المفكرون : ويتميزون بتفوق الذهن والتفكير.

* الفنانون : ويتميزون بتفوق ملكة التذكر والتصور والتخيل.

* المهنيون : الذين يستطيعون في يسر استخدام نشاطهم المادي ليناسب الظروف المختلفة.

أما من حيث مدى الذكاء ينقسم الناس إلى قسمين:

* قسم يتميز بذكاء عالم يشمل جميع الإمكانيات العقلية.

* قسم لديه ذكاء خاص أي يتعلق بقدرة أو إمكانية خاصة.

2.2 الفرع الثاني : تحديد مستوى الذكاء : إن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف تقاس

القوى العقلية حتى يقال بأن هذا ضعيف العقل و ذلك مكتمله والآخر ذكي ؟

لجأ الباحثون في سبيل تحديد مستوى الذكاء القيام بإختبارات معينة يطلق عليها إختبارات الذكاء أو الإختبارات العقلية، وتتضمن إختبارات الذكاء بوجه عام مجموعة من أسئلة مختلفة وضعت وفقا للمراحل الزمنية لعمر الإنسان ، وهنا يعتبر الطفل الذي يحل مسائل الإختبار التي تساير عمره العقلي يكون متوسط الذكاء ، أي عمره العقلي يساوي عمره الزمني ، أما الطفل الذي يقف عند مسائل تقل في مستواها عن مرحلة عمره الزمني فهو طفل يقل ذكائه عن المعدل السوي الذي ينبغي أن يطابق عمره الزمني ، ومن ناحية أخرى فإن الطفل الذي يجتاز إختبار يفوق مستوى عمره العقلي بقليل أو بكثير فهو طفل عبقرى يفوق ذكائه ذكاء أقرانه، وغالبا ما يحتدم الجدل حول مدى توارث الذكاء ودور البيئة في نموه ، فهناك من العلماء من ينكر على البيئة دورها في نمو الذكاء أو تطوره ، ذلك أن هذا الفريق يجد أن للبيئة أثر غير مباشر على الذكاء ، وذلك حين تسمح البيئة بظهور الذكاء بمقدار ما تهئى للفرد ممن أسباب إكتساب المعارف والخبرة (أضبيعة، د.ت.ن، صفحة 155)

ويعبر عن معدل الذكاء بالمعادلة الرياضية الآتية :

$$\text{معدل الذكاء} = \left(\frac{\text{العمر العقلي}}{\text{العمر الزمني}} \right) \times 100$$

ويتحدد العمر العقلي للشخص بعدد من الدرجات يستخلص من إجابته على عناصر الإختبار المحدد لسن معينة ، وحددت درجاته على أساس الإختبار الذي يمكن من الإجابة عليه ، إذا أمكن تحديد معدل ذكاء هذا الشخص ، وذلك عن طريق مقارنته بعمره الزمني. وعلى سبيل المثال يمكن تحديد مستوى ذكاء طفل في العاشرة من عمره بأن تقدم له إختبارات تناسب أعمار مختلفة تقارب عمره ، فإذا أجاب على الإختبار الخاص بسن خمس سنوات وعجز عن الإجابة على إختبارات الأعمار اللاحقة ، تحدد عمره العقلي بخمس سنوات ، ويحسب معدل ذكاءه على النحو الآتي :

$$\left(\frac{\text{العمر العقلي}}{\text{العمر الزمني}} \right) \times 100 \text{ أي } 100 \times \frac{10}{5} = 50 \% .$$

ويعني ذلك أن نسبة الذكاء لديه هي : 50% من النسبة التي ينبغي أن يكون عليها من هم في مثل سنه أما إذا أجاب على الإختبار الخاص بسن 12 سنة فإن معدل الذكاء الخاص به يحسب على النحو الآتي :

$$100 \times \frac{10}{12} = 120 \% \text{ ويعني ذلك أن عمره الفعلي } 12 \text{ سنة وأن معدل ذكائه يزيد بنسبة } 20 \% \text{ عن معدل الذكاء من هم في مثل سنه أي أن عمره العقلي يكون أكبر من}$$

عمره الزمني ، أما إذا أجاب على الإختبار الخاص بسن 10 سنوات وعجز عن الإجابة على السنة اللاحقة فإن عمره العقلي يكون مساويا لعمره الزمني.

$$\text{ويكون معدل ذكائه: } 100/10 \times 100 = 100\%$$

ويحدد علماء النفس الذكاء العادي بأنه هو الذي يتراوح نسبته بين 90 % و 110 % أما ذكاء ضعفاء العقول فإن نسبته تتراوح بين صفر % و 80 % أما ذكاء النوايع والموهوبين فهو ما زادت نسبته عن 120 % (الشاذلي ف.، 2000، صفحة 155)

ولهذا فإن الذكاء العادي أو ذكاء ضعفاء العقول يبدأ من 0 % إلى 80 % ويعني ذلك ان الضعف العقلي ليس على درجة واحدة بل أن ينقسم إلى درجات ثلاث وهي العته والبلاهة والحمق ، فالمعتوه هو الذي يعادل عمره العقلي عمر طفل في الثالثة من عمره ، ويتراوح مستوى ذكائه بين 0 % و 25 % والعته مانع من موانع المسؤولية الجنائية وشأن المعتوه في هذا الشأن الصغير دون السابعة ، وأما الأبله فتتراوح نسبة الذكاء لديه بين 25 و 50 البله لا يمنع من تحمل المسؤولية الجنائية .

من الإجابة عليه، وإذ تحدد العمر العقلي على هذا النحو أمكن تحديد معدل ذكاء هذا الشخص ، وذلك عن طريق مقارنته بعمره الزمني .

وعلى سبيل المثال يمكن تحديد مستوى ذكاء طفل في العاشرة من عمره بأن تقدم له إختبارات تناسب أعمار مختلفة تقارب عمره ، فإذا أجاب على الإختبار الخاص بسن خمس سنوات، وبحسب معدل ذكائه على النحو الآتي :

$$(\text{العمر العقلي}) / (\text{العمر الزمني}) \times 100 \text{ أي } 100/5 \times 100 = 50\% .$$

ويعني ذلك أن نسبة الذكاء لديه هي 50 % من النسبة التي ينبغي أن يكون عليها من هم في مثل سنه ، أما إذا أجاب على الإختبار الخاص بسن 12 سنة فإن معدل الذكاء الخاص به يحسب على النحو الآتي :

$100/12 \times 100 = 120\%$ ويعني ذلك أن عمره الفعلي 12 سنة وأن معدل ذكائه يزيد بنسبة 20 % عن معدل ذكاء من هم في مثل سنه أي أن عمره العقلي يكون أكبر من عمره الزمني ، أما إذا أجاب على الإختبار الخاص بسن 10 سنوات وعجز عن الإجابة على إختبار السنة اللاحقة فإن عمره العقلي يكون مساويا لعمره الزمني .

$$\text{و يكون معدل ذكائه : } 100/10 \times 100 = 100\% .$$

ويحدد علماء النفس الذكاء العادي بأنه هو الذي يتراوح نسبته بين 90 % و 110 % أما ذكاء ضعفاء العقول فإن نسبته تتراوح بين صفر % و 80 % أما ذكاء النوايع والموهوبين فهو ما زادت نسبته عن 120% (الشاذلي ف.، 2000، صفحة 155).

ولهذا فإن الذكاء الأقل من العادي أو ذكاء ضعفاء العقول يبدأ من 0 % إلى 80 % ويعني ذلك أن الضعف العقل ليس على درجة واحدة بل أنه ينقسم إلى درجات ثلاث وهي العته والبلاهة والحمق ، فالمعتوه هو الذي يعادل عمره العقلي عمر طفل في الثالثة من عمره ، ويتراوح مستوى ذكائه بين 0 % و 25 % والعته مانع من موانع المسؤولية الجنائية وشأن المعتوه في هذا الشأن الصغير دون السابعة ، وأما الأبله فتتراوح نسبة الذكاء لديه بين 25 و 50 % والبله لا يمنع من تحمل المسؤولية الجنائية وإن كان قد يعتبر سببا من تخفيف العقوبة ، أما الأحمق فتتراوح نسبة الذكاء لديه بين 50 و 80 % والحمق لا يؤثر في المسؤولية الجنائية .

3.2 الفرع الثالث : الصلة بين الذكاء والجريمة : لقد أثارت العلاقة بين التكوين العقلي وخاصة الذكاء وبين الجريمة انتباه كثير من الباحثين وخاصة في القرن الماضي فقد ساد في الفكر الأمريكي أن ثمة ارتباط بين الإقدام على الجريمة وبين التكوين العقلي فجميع المجرمين والمنحرفين عندهم نقص في التكوين العقلي بدرجات متفاوتة وهذا النقص هو سبب تصرفهم الإجرامي (نجم، 1988، صفحة 21) ، وكان الأمريكي جو دار من المؤيدين لهذا الاتجاه في أوائل القرن العشرين ، وقد استند في هذا التأييد إلى إحصاءات قام بها فأثبتت أن 89 % من المحكوم عليهم في مؤسسات العقاب الأمريكية من ناقصي العقول ، وتنتضح ضخامة هذه النسبة، إذا علمنا أن نسبة ضعفاء العقول إلى مجموع السكان تتراوح بين 1 % ، 2 % .

وقد خفف بعض الباحثين من غلواء هذا الرأي فقررروا أن الضعف العقلي ليس هو أساس الإجرام ولكن أساس للصلة الموجودة بينه وبين العود إلى الإجرام بصفة خاصة ، فهنا تبين أن العائدين إلى ارتكاب الجريمة هم من ضعفاء العقول ، ونسبة ضعفاء العقول منهم أكثر من نسبة ضعفاء العقول من المجرمين غير العائدين .

ولقد ذهب رأي آخر إلى إهدار هذه الصلة بن ضعف العقل وبين الجريمة إلا في حدود ضيقة حيث نجد أحيانا هذه الصلة وثيقة وقوية ، وهذا ما ذهب إليه العالم الأمريكي سترلاند

إستند في تأييده إلى أن نسبة ضعاف العقول إلى مجموع السكان لا تقل عن نسبتهم بين المجرمين .

وإن داخل السجون لا يوجد تفاوت بين ضعاف الذكاء ومتوسطي الذكاء من حيث مسلكتهم , وكذلك لا يوجد إختلاف في نسبة العائدين إلى ارتكاب الجريمة بين أولئك وهؤلاء .

لكن الغريب في كل هذا أن الإحصائيات التي كانت سندا للرأي الأول كانت نفسها سندا للرأي الثاني وهذا ما يؤدي إلى الجزم بعدم دقة إختبارات الذكاء التي تم الإحصاء على أساسها , فقد أجريت أبحاث فيما بين سنة 1910 , 1914 ثبت منها أن 50 % من المجرمين هم ضعاف العقول , ثم أثبتت إحصاءات لاحقة أن هذه النسبة لا تزيد عن 20 % .

وقد أجرى هيلي بعد لك دراسات أجريت على 1000 مجرم شاب وقد ذكر في كتاب صدر سنة 1922 نتيجة أبحاثه , وهي أن نسبة ضعاف العقول من هؤلاء المجرمين تعادل 10 % فحسب .

غير أن هذه الأبحاث يبقى عيبها أنها إقتصرت على نطاق المجرمين دون أن يقوم بدراسة لمجموعة مماثلة من غير المجرمين , حتى يقارن بين النسبتين مما يخالف الأسلوب العلمي السليم (الستار , 1985, صفحة 125)

ولعل من أهم الأبحاث في هذا الشأن ما تم في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا لتقادي النقد الذي وجه إليه هيلي وكان موضوع دراسة فيه مليونين من المجرمين الشبان , وقد أثبتت هذه الأبحاث التي إستمرت بضع سنوات أن المتوسط العام للذكاء بين غير المجرمين يعادل ذكاء شاب في السادسة عشرة من عمره , بينما المتوسط العام للذكاء بين المجرمين يعادل ذكاء حدث يتراوح عمره بين 13 و 14 سنة , أي أن متوسط العمر ذكاء المجرم الأمريكي لا يقل إلا في حدود ضيقة عن متوسط ذكاء الأمريكي العادي , وقد قامت بعد ذلك أبحاث كلها أكدت هذه الحقيقة .

وإذا كانت هنا نوعا ما صلة بين الذكاء والجريمة إلا أن هناك صلة تربط نوع الجريمة بمستوى الذكاء . فما هي هذه العلاقة ؟ .

إذا كانت علاقة الذكاء بكم الجرائم من المسائل التي تستعصي على التحقيق العلمي , فإن علاقة نوع الجرائم بمستوى الذكاء من الأمور التي تظهرها الدراسات الإحصائية التي أجراها عدد من الباحثين في أوروبا وأمريكا.

تشير الدراسات والإحصاءات إلى أن مستوى الذكاء يرتبط بنوع الجرائم , فمن الجرائم ما يستهوي ضعاف العقول , كما أن إرتفاع مستوى الذكاء قد يدفع الأذكياء من المجرمين إلى طائفة معينة من الجرائم , فهناك ما يمكن أن نطلق عليه جرائم الذكاء وجرائم الغباء .

أولا - جرائم الذكاء: قد يكون المستوى المرتفع من الذكاء نعمة تدفع صاحبها إلى حسن إستغلالها , كما قد يكون نقمة ينقلب على صاحبه الذي يسيء إستغلال ذكائه في إرتكاب الجرائم , فهناك نوع من الجرائم يتطلب قدر موفر من الذكاء , فالنصب مثلا يفترض مقدرة خاصة على إستغلال الموقف وإصطياد الضحايا ومخاطبتهم بأسلوب مقنع كذلك يتطلب دراية ومعرفة بمختلف ظروف الحياة والتعامل ونفسيات الناس وطبائعهم , وهذه الأمور لا تتوفر إلا لمن كانت لديه إمكانيات عقلية تزيد على المتوسط العام المألوف , ومن الجرائم التي تتطلب قدر من الذكاء جرائم التزوير والاختلاس والتجسس وبعض الجرائم السياسية والاقتصادية والمالية .

ثانيا - جرائم الغباء : يكثر إقدام ضعاف العقول على الجرائم التي يتطلب إرتكابها قدرا وفيرا من الذكاء , بل أن إرتكاب هذه الجرائم قد يكون مظهرا لتضائل نصيب المجرم من الإمكانيات العقلية , وأهم هذه الجرائم التي تستهوي ضعاف العقول , فيزداد إقبالهم عليها , جرائم التسول والتشرد والسراقات البسيطة والجرائم الأخلاقية لا سيما إتيان الأفعال المخلة بالحياء مع الأطفال والعجائز من النساء , جرائم الحريق والجرائم الغير عمدية بصفة عامة (الشاذلي ف., 2000، صفحة 158) .

ولقد حاول بعض الباحثين في علم الإجرام التأكد من هذه الحقيقة فقام بدراسة عدد من مرتكبي جرائم الإحتيال, وعدد من مرتكبي جرائم السرقة , وعدد من رجال الشرطة للمقارنة بهم , فأثبتت نتائج أبحاثه أن أكثر المجموعات الثلاثة ذكاء هم : المحتالون والنصابون ويليههم رجال الشرطة ويأتي في النهاية اللصوص وهم أقلهم ذكاء .

ولتفسير صلة الذكاء والسلوك المنحرف : عكف علماء الإجرام على تفسير إزدياد نسبة ضعاف العقول بين المجرمين عنها بين غير المجرمين , فأختلفوا , إلى رأيين أساسيين : الأول يقرر بوجود رابطة سببية مباشرة بين الحلل في التكوين العقلي وبين

الجريمة مادامت نسبة ضعاف العقول إلى مجموع المجرمين تزيد على نسبتهم إلى غير المجرمين ، ولكن هذا الرأي غير سديد ، وهنا يكفي لدحضه ما أثبتته الإحصائيات العلمية من زيادة معتبرة في مستوى الذكاء لدى بعض المجرمين على المعدل المعتاد ، وكذلك هذا الرأي يعجز وإلى مستوى كبير على تقديم تعليل لعزوف كثير من ضعفاء العقول على الانخراط في طريق الجريمة ، ولو كان هذا الضعف العقلي هو السبب الوحيد لارتكاب الجريمة ، لكان كل ضعاف العقول من المجرمين .

أما الرأي الثاني فهو وسط معتدل يرى بأن الرابطة بين الضعف العقلي والجريمة ليست رابطة سببية وإنما قد يترتب على الضعف العقلي أو يرتبط به عوامل أخرى ، من المتوقع أن تدفع بالشخص إلى ارتكاب الجريمة ، فتكون الصلة غير مباشرة بين إنخفاض درجة الذكاء وبين الجريمة ، من هذه العوامل ما هو نفسي ومنها ما هو إجتماعي .

العوامل النفسية : قد يفتقر بالضعف العقلي غالبا خلل نفسي ، فضعف الإمكانيات العقلية للفرد يضعف من قدرته على التحكم في غرائزه وشهوته وعلى إشباعها إشباعا يتفق والقيم والعادات والتقاليد الإجتماعية السائدة ، فضعف الذكاء يعني ضعف المقدرة على الإدراك وعدم التبصر بعواقب الأمور وسرعة وسهولة الإستجابة لنداء الغرائز ، فهذا الضعف لا يمكن لشخص من نقد ذاته ومن الإستفادة من تجاربه الشخصية ومن تجارب غيره ، وهذا ما يعني أن الخلل النفسي المصاحب لنقص الذكاء له دور رئيسي في دفع ضعيف العقل إلى ارتكاب الجرائم ، لا سيما أن الضعف العقلي يجعل إنفعال الشخص بالمؤثرات الخارجية أشد وأعمق من إنفعال متوسط الذكاء .

العوامل الإجتماعية : يقلل الضعف العقلي من فرص الحياة الإجتماعية المتاحة أمام ضعاف العقول ، فضعيف العقل يعاني من ظروف إجتماعية صعبة تغلق أمامه فرص النشاط المشروع ، وتفسير هذا يعود إلى أن ضعيف الذكاء ، قلما ينجح في دراسته إلا في ظل نظام تعليمي ضعيف الوسائل ، ومن ثم تضيق أمامه فرص العمل الملائمة ، ولا يظفر إلا بالأعمال المادية التافهة التي لا تدر عائدا يسد إحتياجاته ، وفي الأزمات الإقتصادية يكون الإستغناء أولا على ضعاف العقول محدودي الوسائل ، فتؤدي بهم البطالة إلى التسول والتشرد والسرقة ، يضاف إلى ذلك أن ضعيف العقل لا يلقى إعجابا أو قبولا من الجنس الآخر ، فتضيق أمامه فرص الزواج ، مما قد يدفعه إلى ارتكاب الجرائم الأخلاقية ، وجرائم

الاعتداء على العرض , وضعيف العقل يكون محدود الذكاء وبذلك يكون موضع سخرية من أقرانه الذين لا يعيرونه إهتماما مما قد يدفعه إلى بعض أفعال العنف إنتقاما أو إثارة للإهتمام (الستار، 1985، صفحة 127).

ولا شك في أن تظافر هذه الظروف مع ضعف في العقل لا يمكن صاحبه من التغلب عليها أو التكيف معها , يمكن أن يكون سببا في إجرام ضعاف العقول , بحيث لا يسوغ نسبة إجرامهم إلى حظهم المحدود من الذكاء وحده , ونخلص من ذلك :

إلا أن ضعف التكوين العقلي - شأنه في ذلك شأن العوامل الداخلية الأخرى - ليس وحده سببا لإجرام , فإذا أمكن توفير قدر من الرعاية لضعاف العقول , وإذا نجح المجتمع في إحاطتهم بظروف تناسب مع مستواهم من الذكاء , كان ضعف العقل في ذاته عقيما - في الغالب - في مجال الإجرام (الشاذلي ف., 2000، صفحة 161) .

3. المبحث الثاني : أهم العاهات العقلية وتأثيرها على السلوك المنحرف:

إعتبر علماء النفس أن العاهات العقلية تعد من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى إرتكاب الجرائم بمختلف أنواعها وخطورتها ولهذا فإننا سنبين في الفرع الأول ماهية العاهات العقلية وفي الفرع الثاني أنواعها أما الفرع الثالث والأخير فسنبين فيه صلة هذه العاهات العقلية بالسلوك المنحرف .

1.3 المطلب الأول : ماهية العاهات العقلية :

لقد أثبتت أبحاث علم الإجرام أن المرض يد خل في نطاق العوامل التي قد تدفع المتهم إلى إرتكاب الجرائم، لأن هذا المرض يؤثر وبصفة مباشرة على الناحية النفسية والاجتماعية للمريض , فهو من ناحية يؤثر في نفسيته فيجعله أكثر حساسية وأشد إنفعالا , ومن ناحية أخرى يؤثر في حالته الاجتماعية , إذ يحول بينه وبين التفوق العلمي , كما يضيف أمامه فرص العمل مما يجعل منافسه لزملائه محدودة النطاق والأمراض المختلفة تتفق من حيث تأثيرها في سلوك الأفراد , وإن اختلفت فيما بينها من حيث التأثير , ولقد أثبت علماء علم الإجرام أن الأمراض التي تؤثر على السلوك الإجرامي هي ثلاثة أمراض عقلية وأمراض نفسية وأمراض عضوية (الرحيم، 2007 ، صفحة 90).

لقد كانت الأمراض العقلية في القديم يفسرونها بالجن والخرافة وعالجوها بالسكر والأرواح الشريرة , وظل الأمر كذلك قرونا طويلة حتى بدأ علم الطب القديم يدخل في الصورة ليعزل بين الظاهرتين من حيث السببية ومن حيث العلاج , ولهذا وجد الطب

للمرض العقلي الذي كان آنذاك واضح في الجنون أسبابا قد ترجع إلى عطل أو عاهة في المخ ، وعولج المجنون بالطب بدل إيلاجه وتعذيبه لطرد الروح الشريرة عنه وصار الجنون مرض عقلي يسلب الإرادة الإنسان ويعفيه من المسؤولية الجنائية والعقاب ، وهنا قامت فلسفة جديد للتمييز بين إدراك عقل كامل وبين ناقص إدراك وبين معدومه أو فاقده ، ونعتبر قضية ماك ناجتون الشهيرة في القضاء الجنائي الأمريكي بداية مرحلة جديدة للتمييز بين حالة الصحة العقلية وبين حالة الجنون منذ عام 1843 .

ولذلك صار المجرم المجنون شخصا مريضا لا يمكن أن يسأل جنائيا ولا مجال لعقابه ، بل يكتفي القانون بإرساله إلى أحد المصحات العقلية للعلاج وصار المجرم العاقل مسؤولا عن جريمته مسؤولية كاملة ولا سبيل غير عقابه بعد إدانته وفقا للقانون ، وهكذا تحددت أهداف كل من السجن ومستشفى الأمراض العقلية الأول لغرض العقاب وتنفيذ القانون والثاني للعناية الطبية والعلاج.

وحين ظهر طب الأمراض العقلية كفرع من فروع الطب لم تكن هناك حدود واضحة تفصل بين طبيب العقل وبين طبيب البدن ، لقد كان طبيب البدن لا يتوانى عن معالجة جميع أمراض العقل واضطراباته أو كل ظاهرة غريبة على الجسم ووظائفه الطبيعية ، ولكن هذا الإمتزاج لم يدم طويلا إذ سرعان ما ضاف نطاق كل منهما نتيجة للتخصص العلمي حتى انفصلت أمراض العقل عن أمراض البدن وظهرت أمراض جديدة لم تكن معروفة من قبل.

(أضبيعة، د.ت.ن، صفحة 174)

تعد الأمراض العقلية من ضمن العوامل الفردية في الإجرام ، والمرض العقلي هو لفظ مبهم يشمل حالات مختلفة باختلاف درجة إصابة القوى للأشخاص من التخلف العقلي إلى الخلل

العقلي (مكي، 2009، صفحة 39)

الفرع الأول: التخلف العقلي : وهو لفظ عام يقصد به انقص الفهم والإدراك ، ويحصل هذا النقص من جراء توفيق الملكات الذهنية للشخص عن النمو والتطور الطبيعي ، إما لسبب وراثي أو لحدوث من مرض ، والتوقف قد يحصل في سن معينة بحيث أن الشخص المصاب ومهما بلغ من العمر لا يتجاوز في تفكيره ما هو عليه الأطفال في تلك السن ، ومن أسباب التخلف العقلي الوراثة والأمراض المعدية كالتهاب الدماغ وتعطل جهاز الغدد و أمراض الأم في فترة الحمل وحوادث الولادة وإدمان الأبوين على الخمر ، وقد تعود

مسببات او عوامل تؤدي الى تشوهات او التهابات في مخ المصاب إذ قد تحدث اثناء ولادته او قد تصيبه خلال مراحل طفولته المبكرة ، فقد تسبب بعض الامراض المعدية كالتهاب السحايا والجذري والدفتريا والحصبة الالمانية بالاصابة بالتخلف العقلي او قد يتعرض الصغير لبعض حالات التسمم بتناوله لاي مبيد حشري مما يؤدي الى اصابته بالتخلف العقلي (الصفو، 2005 ، صفحة 255)، والأطباء يقسمون حالة التخلف العقلي حسب درجاته إلى بله وغباوة وحماقة كما هو مبين سابقا في ماهية الذكاء

الفرع الثاني : الخلل العقلي : وهو لفظ يعبر به عن جميع أنواع المرض الذي يصيب العقل بصفة دائمة أو متقطعة ويؤثر على شخصية وسلوك المصاب بصفة واضحة والمرض العقلي أو الجنون بصفة خاصة عبارة عن إختلال في القوى الذهنية يؤدي إلى إنحراف ونشاطها على النحو الطبيعي .

2.3.3 المطلب الثاني : أهم العاهاات العقلية :

أهم هذه الأمراض التي تدفع إلى إرتكاب الجرائم هي :

الفرع الأول: الجنون: فالجنون متنوع قد يكون مطبقا مستمرا ، وقد يكون دوريا منقطعا ،وقد يكون عقائديا ، ومن ما يصيب دون تميز .

أولاً- الجنون العام (الجنون المطبق) : ينال هذا النوع كل القوى الذهنية للمريض ويتسم بإستمرار ، وبصاحبه شلل عام في المرحلة الأولى يستمر فترة طويلة تستغرق أياما وشهورا أو أعواما ، ويتصف المريض بقلة الإنتباه ، وإختلال الذاكرة أو فقدانها ، وسوء تقديره للأمور ، وعجز إرادته عن التحكم في غرائزه ، وتكون نتيجة ذلك أن يدفع المريض إلى إرتكاب الجرائم التي لا تتفق مع سلوكه السابق ولا يحاول إخفاءها كسرقة المعروضات في النهار وإرتكاب جرائم الحريق والاعتداء على الأشخاص وجرائم العرض علانيا دون محاولة لإخفاءها.

ثانيا -الجنون الدوري : (المتقطع) :وهذا النوع يصيب القوى الذهنية جميعا ، ولكنه يتخذ صورة نوبات دورية تفصل بينهما فترات إفاقة قد تكون القوى العقلية أثناءها طبيعية ،وتبدو خطورة هذا النوع من الجنون في أنه بينما يكون المريض طبيعيا لفترة من الزمن فيأمن من الناس جانبه إذ به تتنابه النوبة فجأة فيقوم بإرتكاب أعمال إجرامية دون أن يدرك فعلها أو نتائجها القانونية. (منصور، 1991، صفحة 44) .

ثالثا -جنون العقائد الوهمية (البارانونيا) : هي أحد الأمراض التي تصيب الإنسان في أواسط عمره , وإن كان لا يبتعد عن الواقع كما هو الشأن في الانفصام (الستار، 1985، صفحة 142) .

يتميز المريض بتسلط فكرة أو مجموعة من الأفكار على نشاطه وتصرفاته , فهو شخص عادي من جميع الوجوه إلا حالة الاعتقاد بصدق أفكاره ومعتقداته التي تسيطر عليه وأهم هذا الاعتقاد إلى الوقوع في إرتكاب الجرائم , فيرتكب جرائم الإعتداء على الأشخاص لإعتقاده بأنه مضطهد , كما يرتكب الجرائم ضد الأموال مثل تدمير أو حرق أموال أحد الجيران لإعتقاده بالإضطهاد ,وقد يدفعه إحساسه بالعظمة إلى تقمص شخصيات تاريخية أو مشهورة ,ويتصرف كما لو كان صاحب الشخصية التي تقمصها , وقد يسبب له ذلك الوقوع في جرائم الإحتيال أو النصب (الشاذلي ع.، 2003، صفحة 187)، وإنتحال الصفة والإدلاء بإقرارات كاذبة.....الخ

رابعا -جنون الإرادة : هذا المرض العقلي يقتصر تأثيره على قوة الإرادة دون ملكة التميز، وهو عبارة عن رغبات مكبوتة تنثير قلقا وعدم إستقرار , بل وتثير خوفا مما لا يخافه الآخريين فتسيطر على إرادة المريض دوافع شاذة لا قبل له بمقاومتها تدفعه إلى إرتكاب جريمة معينة دون غيرها من الجرائم.

ولذلك تتعدد أسماء هذا الجنون بتعدد أنواع الجرائم التي يرتكبها المريض فيقال جنون السرقة , جنون القتل.....إلخ

خامسا -جنون الهوس والاكنتاب : يتميز هذا المرض بتغير أحوال المريض من فرح وزهو وسرور , وهذا هو الهوس , إلى تشاؤم وقلق وهموم ويسمى إكتئابا , وذلك في نوبات متتالية وبدون سبب وتكثر نسبة هذا المرض عند النساء أكثر مما عليه عند الرجال .ومن أشكال الهوس والاكنتاب هي حالات تتعاقب على المريض في فترات مختلفة , تتخللها من حين إلى حين فترات , إفاقة يسترجع فيها المريض كامل قواه العقلية , وتتجلى حالة الهوس في إبتهاج غير عادي يصحبه إزدحام في الأفكار وفيضان في العاطفة وطلاقة في اللسان وخفة في الحركة , وقد تؤدي بصاحبها إلى إرتكاب جرائم العنف والمساس بأموال الغير والشذوذ الجنسي .

أما حالة الإكتئاب فعلى العكس يتجلى صاحبها بمظهر الانطواء والقلق واليأس وقد ينتحر تخلصا من هموم وهمية يعيش فيها ، كالشعور بالذنب ، وقد يقتل زوجته وأبناءه إشفافا عليهم من مستقبل يخيل إليه أنه حافل بالشقاء.

سادسا-جنون الشيخوخة: قد يؤدي تقدم السن بالشخص إلى ضعف في الملكات الذهنية والعقلية فيفقد بذلك ذاكرته وتختلط من حوله الأمور فلا يميز بينها ولا يقدرها التقدير الصحيح ومن ثم يصبح عرضة للخطأ فيحكمه وسلوكه .

وعلماء الأمراض بدورهم يؤكدون أن مرض الشيخوخة يؤدي بصاحبه إلى حالة الإدراك بحيث لا يعلم ما يفعل، هذه الحالة قد تدفعه إلى الرقة في وضح النهار وإلى جرائم الآداب (مكي، 2009، صفحة 104)

الفرع الثاني : انفصام الشخصية يعد انفصام الشخصية أو الانفصام من أخطر الأمراض العقلية وكان يطلق عليه فيما مضى بالجنون المبكر لكثرة إنتشاره بين الشباب سنة 18 - 25 سنة (الشانلي ع،، 2003، صفحة 186) ، وآخرون يعتبرونه أنه كان يسمى بجنون الشباب وأن أول من سم المرض بهذه التسمية بعدما كان يسمى بمرض الشباب هو العالم بلولر في سنة 1911 ويعني الكلمة اليونانية انفصام الشخصية وهي من أعراض المرض (مكي، 2009، صفحة 102) ، ويتميز المصاب بهذا المرض بانطواء صاحبه تدريجيا في عالم من الخيال وفقدانه كل إتصال بالواقع والوهم مع تفكك بين المزاج والفكر وبصحب ذلك بلادة في الشعور والإنفعال ، وإختلال في التفكير مع عدم الاتساق في التعبير والحديث. وينتهي به الأمر إلى تفكك وإنحلال تام في الشخصية وتتميز تصرفاته باللامبالاة سواء على مستوى الأسرة أو العمل أو الحياة الإجتماعية ، أي يكون غير متكيف إجتماعيا وقد يصاحب المريض العارض الهاتفي أي الهلوسة وهي سماع أصوات غير موجودة ، في الواقع أو رؤية أشياء غير ماثلة في الحقيقة أمامه .

الفصام أشكال ، شكل منه يكون فيه المريض منعزلا عن الناس مستسلما لخياله ، تعتريه حالات من الهلوسة في السمع والبصر وجرائم هذا الشكل التشرذ وهناك شكل آخر يسمى كاتاتونيا يغمى فيه المريض ويفقد الوعي والحركة لمدة طويلة ، هذا الشكل لا يكون خطرا بالضرورة على المجتمع بل وعلى العكس من ذلك فقد يؤدي بصاحبه إلى الإنتحار (مكي، 2009، صفحة 103)

الفرع الثالث : الصرع : هو نوبات يفقد المريض خلالها وعيه ويتعرض لدوافع لا قدرة له على مقاومتها فتحمله على ارتكاب الجرائم (نجم، 1988، صفحة 48) ،الصرع يعتبره البعض من الفقهاء من الأمراض العصبية مثل الدكتور دردوس مكي إلا أننا نرى أن مجال دراسته في الأمراض العقلية ، وأهم صور للصرع هي حالة فقدان المريض وعيه تماما ، قد يكون ذلك للحظات قليلة وتسمى هذه الحالة بالنوبة الصغرى ، وقد يكون لمدة أطول وتسمى هذه الحالة بالنوبة الكبرى ، ويصحب النوبة فقدان الوعي وتصلب العضلات والسقوط على الأرض والتخبط قفزبل العين ويسيل اللعاب ، وفي هذه الأثناء فهو لا يميز بين الأشياء وقد يمسك بها ويرميها أو يضرب بها ومن ثم فقد يحدث الضرر بالأموال والأشخاص وقد يؤدي نفسه.

غير أن خطر الصرع يكون بالضرورة عند حدة النوبة ، فالمريض حينها يكون عادة تحت الرعاية الكاملة لأهله ، وإنما الخطر يكون في الفترات التي تسبق النوبة أو تليها بقليل أو كثير لأن المريض يكون حينها فاقدًا للوعي طليق الحركة ، يمشي ويتحرك دون أن يبدو على ملامحه ما يشير إلى حالة الصرع وفي هذه الحالة يسميها العلماء حالة الصرع النفسي كثير ما يفر المريض من أهله ويهيم في البراري فيقتحم حرمان المنزل وهو لا يشعر ، ويهتك الأعراض ويهدد الأرواح ويرى لومبروزو في الصرع عاملا مهما من عوامل الإجرام . وهناك من الفقهاء من يجمع بين الأمراض العقلية والعصبية غير أن البعض منهم قد قسم هذه الأمراض إلى أمراض عصبية وأخرى عقلية.

3.3المطلب الثالث : صلة العاهات العقلية بارتكاب السلوك المنحرف:

إن تكامل الشخصية يعتبر أساسا لتوفر الصحة العقلية ، ولذلك فإن الشخصية المتكاملة هي الشخصية السوية التي تتضمن وحدة متناسقة متكاملة بين جميع العناصر التي تتكون منها ، أما الشخصية الغير متكاملة فهي التي يعترها التفكك والاضطراب فتتعرض إلى شيء من التصدع والإنحلال.

ويختلف إعتلال الشخصية باختلاف درجة تفكك عناصرها ، ومدى قابلية هذه العناصر على التقويم والإصلاح ، فقد يكون إنحراف الشخصية خفيفا لا يثير مشكلة سلوكية كبيرة ، كعناد الأطفال مثلا ، أو سرقاتهم ، أو هروبهم من المدرسة أو البيت ، وقد يبلغ هذا الإنحراف إلى

درجات كبيرة أو قد يصل إلى مرحلة خطيرة , وفي هذه الحالة يؤدي مثل هذه التفكك إلى ظهور اضطرابات عقلية .

وإن تفسير المرض العقلي لا ينشأ عن سبب معين واحد وإنما هو حصيلة تضافر أو تفاعل مجموعة من العوامل المتعددة , وليس بوسع أحد تفسير نشوء هذه الأمراض تفسيراً جزئياً يعتمد على سبب بمفرده ذلك أن مثل هذه الأمراض تنشأ عن مجموعة من العوامل والظروف والمواقف التي تعمل بصورة متكاملة على تهئية الفرد , وجعله عرضة للإصابة بهذه الاضطرابات العقلية، وهذه الاضطرابات هي قمة المشكلات الاجتماعية المعاصرة , فهي تتصل في طبيعتها بالسلوك الإنساني ومن هنا يجيء إتصالها بموضوع الجريمة , ذلك أن الجريمة لا تعدو غير سلوك إنساني شاذ أو إنحراف في السلوك الاجتماعي للأفراد ،وقديما كان الناس ينظرون إلى الإنسان المجرم نظر تهم إلى شخص مجنون فقد عقله , وهذا ما جعل أولى الدراسات النفسية في علم الإجرام تتصرف في فرضياتها إلى اعتبار الجنون سبباً رئيسياً من أسباب الجريمة , وهذا ما جعل تلك الدراسات تميز بين المرض العقلي , وبين النقص العقلي أو التخلف العقلي , ولذلك فقد ظهرت منذ بداية هذا القرن مدرسة جديدة من مدارس علم الإجرام عرفت بمدرسة الطب العقلي , وهي مدرسة علمية تقوم في بعض أسسها على فرضيات لومبروزو في المجرم المجنون أو حول فكرة الجنون الأخلاقي , أو حول فرضية مرض الصرع كسبب من أسباب الجريمة، ومع ذلك فإن هذه المدرسة تعارض (لومبروزو) في فكرة النموذجية الجنائية , والإنحطاطية التشريحية , كما وأنها لا توافق على فكرة توارث مثل هذه الدونية العقلية أو الأخلاق فهي على العكس من ذلك , تؤكد على أن تفكك شخصية الفرد واضطرابها ينشأ عن اضطراب عاطفي شديد , يرجع في تكوينه إلى تفاعل الفرد مع الآخرين من خلال مراحل تنشئته الاجتماعية , وقد يرى بعض أنصار هذه المدرسة أن السلوك الإجرامي في طبيعته ينشأ في اضطراب كبير في شخصية المجرم , يدفعه إلى إلتماس السلوك الإجرامي , كتعبير لا مناص منه , للتخفيف من الصراع الناشئ عن تصدع عناصر الشخصية

لذلك يرى أنصار هذا الرأي أن مثل هذا التفسير ينطبق على جميع المجرمين وأنه يصلح لتفسير جميع أنماط السلوك الإجرامي , أما المعتدلون من أنصار هذه المدرسة فهم ينكرون ضرورة مثل هذا التعميم , ويقترحون إمكانية تطبيقه على فئة قليلة من المجرمين , ويرى فريق آخر ضرورة التأكيد على بعض العوامل الاجتماعية والثقافية , حيث استعاروا

بعض الفرضيات الاجتماعية من علم الاجتماع والنفس الاجتماعي ، ولذلك فقد إقترب هؤلاء في بعض فرضياتهم من الإتجاه الاجتماعي في تفسير السلوك الإجرامي. (أضبيعة، د.ت.ن، صفحة 188)

ولهذا السبب فقد ثار التساؤل بين علماء الإجرام عن حقيقة الصلة بين المرض العقلي والسلوك الإجرامي ، وقد دلت بعض أبحاث قاموا بها في مصحات عقلية على أن 20 % من نزلائها تقريبا سبق أن حكم عليهم لإرتكابهم جرائم ، وهذه النسبة أي من نسبة المجرمين إلى الأفراد العادين . كلك دلت إحصاءات أخرى أجريت في بعض المؤسسات العقابية ، على نسبة أعلى من نسبهم إلى مجموع السكان هي حوالي 0.5 %

من هذه الإحصاءات يتبين وجود صلة بين المرض العقلي و الجريمة ولكن من غير المؤكد أن هذه الصلة صلة سببية ، فأحيانا تقتصر الرابطة بينها على مجرد تعاصر زمني ، ويحدث في أحيان أخرى أن يكون كل منها ناتجا عن تكوين معيب في شخصية الفرد، يجعل لديه إستعدادا للإصابة مرض عقلي من ناحية ، وإلى إندفاعه إلى الجريمة من ناحية أخرى ، وأكثر ما يكون هذا الوضع وضوحا في ذرية الشخص المصاب بالصرع ، إذ أكدت الإحصاءات الجنائية أن عددا من أفراد ذرية هذا الشخص يرتكبون الجرائم ، وعدد آخر يصاب بأمراض عقلية ، مما يفيد أن الشخصية الموروثة عن المصاب بالصرع، تكمن فيها عناصر الإستعداد للإجرام ، والإستعداد للمرض العقلي في آن واحد.

غير أنه مما لا شك فيه أن للمرض العقلي تأثيرا كبيرا على سلوك الأفراد وقت الإصابة بالمرض ، فقد لوحظ ان كثيرا من الأمراض العقلية تجعل المريض أكثر إستعدادا لإرتكاب الأفعال الإجرامية (الستار، 1985، صفحة 141) ، وأسرع إندفاعا إليها ، ويفسر ذلك أن المرض العقلي يؤثر في الإمكانات العقلية ، ولا سيما جانب الإدراك والتفكير ، كما يؤثر في الجانب الإرادي.

ولعل الذي يؤدي إلى الشك أحيانا في تأثير المرض على السلوك الإجرامي للمريض ، إن بعض الأمراض العقلية تؤثر - لا سيما في مراحلها الأولى - في نفسية المريض تأثيرا قد يكون غير ملحوظ ، يقدم بناء عليه على الجريمة قبل أن تكون أعراض المرض العقلي قد ظهرت عليه بصورة واضحة ، فلا يفتن أحد إلى الصلة السببية المباشرة بين المرض العقلي والجريمة حيث المرض يؤثر في الإدراك والتفكير لدى المصاب به . كما يؤثر في

الجانب الإرادي للشخصية ، هذا التأثير يجعل المريض أكثر إستعدادا لإرتكاب الأفعال الإجرامية ، وقد يدفع إلى الإجرام شخصا كان قبل الإصابة بالمرض أبعد ما يكون عن طريق الجريمة (المنعم، 2003، صفحة 202).

4. تحليل النتائج:

العاهات العقلية و التي تتمثل في مختلف الأمراض العقلية لها تأثير مباشر في إرتكاب الجريمة .

5. خاتمة:

أن العاهات العقلية لها تأثير قد يكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة لدفع الأشخاص لإرتكاب الجرائم.

فمن ناحية التكوين العقلي رأينا أن الذكاء يؤثر وبصورة كبيرة نوعا ما إلا أننا كما رأينا سابقا الرأي الراجع الذي قيل في الذكاء أن هناك رابطة سببية وإنما قد يترتب على الضعف العقلي أو يرتبط به عوامل أخرى من المتوقع أن تدفع بالشخص إلى إرتكاب الجرائم فهنا الصلة تكون غير مباشرة بين إنخفاض درجة الذكاء وبين الجريمة.

ومن كل ما تقدم لهذا نستنتج أن العاهات العقلية والنفسية لها دور كبير لدفع الأشخاص الممرض بها إلى إرتكاب مختلف أنواع الجرائم .

وعليه فعلى المشرع الجزائري الإعتماد على الدراسات المتعلقة بالأمراض العقلية في تجريم وتوقيع التدابير اللازمة لمكافحة الجريمة ، و عدم الإكتفاء بالجنون فقط كمانع من موانع المسؤولية الجزائية .

6. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- إسحاق إبراهيم منصور ، موجز في علم الإجرام ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1991).
- دردوس مكي ، الموجز في علم الإجرام ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009).
- سليمان عبد المنعم ، علم الإجرام والجزاء ، (بيروت : منشورات الحلبي ، 2003).
- عدنان الدوري ، و أحمد محمد أضيبي ، أصول علم الإجرام العلاقة بين الجريمة والسلوك الإجرامي ، (مصر : دار العالمية ، 1998).
- علي عبد الله القهوجي ، و فتوح عبد الله الشاذلي ، علم الإجرام والعقاب ، (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية ، 2003).
- فتوح عبد الله الشاذلي ، علم الإجرام والعقاب ، (الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، 2000).

- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1985).
- محمد صبحي نجم ، المدخل إلى علم الإجرام و علم العقاب (الجزائر : الديوان المطبوعات الجامعية ، 1985)
- الأطروحات: عبد الرحيم هارون عبد الرحيم، أثر العاهات العقلية على المسؤولية الجنائية : دراسة مقارنة. (أطروحة ماجستير). جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2007.
- المقالات: نوفل علي عبد الله الصنفو ، ع التخلف العقلي وأثره في المسؤولية الجنائية (دراسة مقارنة)، ،
الرافدين للحقوق مجلد (3/السنة العاشرة) عدد(26) سنة (2005).
- مواقع الانترنت: <https://journal.kilaw.edu.kw>